

## الصورة والحقيقة

حين ينظر أحدنا إلى صورة أو حدث أو قضية، فإنه لا يرى الصورة بكاملها، وإنما يرى جانباً واحداً منها، قد يكون هاماً وقد يكون ثانوياً؛ الأمر الذي يعني أن الحقيقة التي يبحث عنها كل إنسان تبقى غائبة عنه، حتى وإن اعتقد بأنه يعرفها. مع ذلك، الحقيقة هي كل شيء يؤمن بوجوده أو وقوعه شخص واحد في العالم على الأقل؛ لكن الحقيقة هذه تكون حقيقة بالنسبة للشخص الذي يؤمن بها، وليس لأي شخص آخر. وما دام أن الإنسان يرى جانباً واحداً من كل صورة وقضية وحدث، فإن علينا أن نحترم وجهة نظر غيرنا من الناس، لأن الجانب الذي يراه غيرنا قد يكون غائباً عنا؛ وقد تكون رؤيته أقرب إلى الحقيقة من رؤيتنا. وهذا يعني أن كل منا يرى "الحقيقة" من زاوية مختلفة عن غيره، لأن ما لدى كل إنسان من معلومات قد تكون أكثر أو أقل دقة وشمولية مما لدى غيره، ما يجعل حكم كل منا على أي حدث وقضية ملزماً له وحده. من ناحية ثانية، إذا نظرنا بعين علمية لآراء غيرنا فإننا سوف نكتشف أن العقائدين الذين يؤمنون بحتميات دينية وتاريخية هم وحدهم من يدّعي معرفة الحقيقة بكاملها، لكنها معرفة تقوم على الغيب، وليس على علم أو تجربة إنسانية. هناك الكثير من المعجزات التي قرأنا عن وقوعها في الماضي السحيق، لكنه لا يوجد إثبات بوقوع أي منها؛ لكن المعجزات الحقيقية التي نعرفها، وعلينا أن نعترف بها، هي ما يحدث أمامنا كل يوم من تقدم مذهل في عالم الكمبيوتر والفضاء والطب والكيمياء والجينات وغيرها.

إذن، كيف يمكن لنا أن نتواصل مع غيرنا من الناس، ونتحاور معهم، ونحاول أن نتوصل إلى تفاهات ومواقف مشتركة؟ هذا سؤال من الصعب الإجابة عليه بدقة، إذ لو كان لدينا مبادئ عامة يؤمن بها جميع البشر، وأدوات سليمة للتعامل مع التحديات التي تواجهنا لما كان العالم قد شهد في الماضي ويشهد في الحاضر ويلات الحروب وآفات اجتماعية واقتصادية كثيرة. مع ذلك، لقد نجح البشر عبر التاريخ في التوصل إلى مبادئ وقيم وقناعات مشتركة استخدموها كأسس للتعاون والتفاهم بشأن قضايا كثيرة، والاختلاف بشأن قضايا أخرى. لكن حين نتكلم عن مبادئ وقيم وقناعات مشتركة، فإننا نتكلم عن أمور نسبية تنبع من ثقافات شعبية ينتمي إليها بعض الجماعات والشعوب، ولا ينتمي إليها الآخرون. وهذا يجعل المبادئ والقيم والقناعات والمعتقدات خاصة وليست عامة، تُلزم المؤمنين بها، ولا تلزم غيرهم. لماذا لا تُلزم المبادئ والقيم كافة البشر، لأن ما قد يكون مقبولاً منها لأتباع ثقافة معينة، لا يكون بالضرورة مقبولاً لأتباع ثقافة أخرى.

مع ذلك، لا يوجد تعريف محدد لمعنى كلمة قيم أو تقاليد أو معتقدات أو حتميات متفق عليه داخل مجتمع أو بين مجتمعات إنسانية متقاربة أو متباعدة. وحين نتكلم عن التقارب والتباعد فإننا لا نعني التقارب والتباعد الجغرافي، لأن الحدود السياسية والموانع الطبيعية لم تعد قادرة على تعطيل حركة الناس أو الأفكار أو البضائع؛ إذ قامت العولمة الاقتصادية والثقافية والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بكسر تلك الحواجز جميعاً؛ الأمر الذي يفرض علينا أن نتكلم عن التقارب والتباعد الحضاري. فالتقارب الحضاري بين شعوب الغرب كان أهم الأسباب التي مكنتهم من التوصل إلى قواسم مشتركة للتفاهم، فيما يعتبر التباعد الحضاري بين الغرب والعرب أهم أسباب توتر العلاقات

بين الطرفين، وسيطرة الشك وسوء التفاهم على العلاقات بينهم، والتسبب في استمرار النزاع والحروب.

ويمكن القول أن القيم والتقاليد والحتميات والمعتقدات، إلى جانب المصالح المشتركة، كانت وما تزال هي أهم الأسس التي تُوجه سلوكيات الناس ومواقفهم من بعضهم البعض، وأهم الأدوات التي يستخدمها البشر لحل الخلافات التي تقع فيما بينهم. ويشير الواقع إلى أن مختلف المجتمعات قامت باعتماد بعض تلك الأمور قواسم مشتركة للتعاون وخلق ثقة متبادلة مكنتهم من الحفاظ على وحدة مجتمعاتهم على المدى الطويل. وحتى المشرع في كل دولة كان عليه أن يستهدي بالثقافة الشعبية وما لديها من قيم وتقاليد وأعراف، وبما هو شائع من حتميات ومعتقدات في كتابة القوانين التي تتعامل مع الإشكاليات المجتمعية، وتقوم بتنظيم العلاقات بين الناس وبينهم وبين الدولة على أسس تتوخى العدالة. لكن الأمور هذه، وعلى الرغم من أهميتها وفائدتها، تم تجاوز معظمها، إذ جاءت هيئة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها والمواثيق الدولية لتنص على وجود قيم إنسانية مشتركة وحقوق فردية وجماعية عالمية، وأن تلك القيم والحقوق تحظى بالأولوية على غيرها من تقاليد وقيم ومعتقدات. وفي ضوء عدم قبول الكثير من الدول بالمنطق هذا، ورفض بعضها الالتزام به وبقرارات المنظمات الدولية المنبثقة عنه، فإن الخلافات بين الدول ما تزال مستمرة.

وعلى سبيل المثال، بعد أن نجحت مجتمعات الغرب عامة بفصل الدين عن الدولة والتحرر من هيمنة الكنسية ورجالها، إلى جانب التحرر من نظم الحكم الفردية المستبدة، فإن حقوق الفرد في الغرب أصبحت هي أساس الحقوق الإنسانية. في المقابل، بسبب عدم تحرر معظم المجتمعات في الشرق من هيمنة السلطة الدينية أو السلطة السياسية الفردية، فإن حقوق الجماعة بقيت هي أساس الحقوق الإنسانية. ولهذا قامت الصين برفض الضغوط الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان، لأنها تصر على أن حقوق الجماعة تأتي قبل حقوق الفرد، وذلك على عكس ما هو عليه الحال في دول الغرب الديمقراطية. من ناحية ثانية، ترفض السعودية وإيران المنطق الغربي، وتصر على أن حقوق السلطة الدينية والسلطة السياسية تأتي قبل الحقوق الفردية؛ الأمر الذي يعني أن البشرية ما تزال بعيدة عن التوصل إلى تحديد الحقوق الفردية والجماعية والوطنية بوضوح يحظى باجماع عالمي باستطاعته تنظيم العلاقات بين مختلف الشعوب والدول. ومع أن هذا أمر في غاية الصعوبة، إلا أنه في غاية الأهمية، لأن بقاء الأمور على ما هي عليه اليوم يجعل من شبه المستحيل وقف الحروب والإنفاق الجنوني على السلاح، كما يجعل غياب السلم العالمي، وانعدام الرخاء الاقتصادي، وشيوع الظلم الاجتماعي هي الحقائق الوحيدة التي تراها أغلبية البشر بعين واحدة.

المخرج من هذه المآزق يكمن في قبول التعددية الفكرية والدينية والثقافية، والتعايش ضمن حدود تحترم إنسانية الإنسان، وتقوم على مبدأ المساواة في الفرص التعليمية والوظيفية والخدمات الصحية، وتسعى إلى تعزيز فرص السلم العالمي، وتحقيق العدالة في كل مجتمع.